

الإطار القانوني لحرية الإعلام والاتصال الدولي في اتفاقيات حقوق

الإنسان

إعداد

نجود محمد المجالي

إشراف

الدكتورة سارة محمود العراسي

جامعة الزيتونة الأردنية 2021

المُلخَص

يجتمع الإعلام مع حقوق الإنسان بعلاقة عضوية؛ لأن حرية التعبير والرأي هي الخطوة الأولى للنهوض بوسائل الإعلام لتكون محط قوة وتأثير، فلولا تبني الإعلام نشر أهمية حقوق الإنسان، لظلت هذه الحقوق مجرد أمنيات وغايات صعبة التحقيق، فمن خلال التغطيات الإعلامية تتحول القضايا من حبر على ورق إلى مطالبات بالتطبيق على أرض الواقع.

هذا الترابط عزز بسبب التحولات الجذرية التي شهدتها منظومة حقوق الإنسان بداية من تغطيتها كل نواحي الحياة وارتباطها بالتنمية، والديمقراطية، وتعمقت العلاقة عبر التطورات المتسارعة في تقنيات الإعلام وتحول الإعلام إلى صناعة كبرى وسلطة رابعة.

بعدها تطورت آلية تنظيم حقوق الانسان وشغلت مساحات متزايدة من سلطات الدولة الوطنية بنقلها من السيادة الوطنية إلى الشأن العام، ووصولاً إلى معايير دولية تربط المعونات والتعاون الدولي بالتقدم على مسار حقوق الإنسان، لم تعد حدود الدولة وسيادتها حصناً منيعاً تتستر وراءه

لانتهاك حقوق الإنسان، بل حتم على الدول إيجاد توازن بين احتياجات الحكم الداخلي والالتزامات الدولية في مجال حماية حقوق الانسان .

وتوصلت هذه الدراسة الى ان هناك تحديات عديدة تواجه المجتمع الدولي في مجال التغطية الاعلامية لقضايا حقوق الانسان وتكمن الاشكالية الحقيقية في القصور التطبيقي للقوانين والتشريعات النازمة لحماية حقوق الانسان وليس التشريع او الاتفاقيات نفسها، واوصت الدراسة لتحقيق الحماية في الوقت الحاضر يجب ممارسة التأثير والضغط بشكل متضافر على الصعيد الدولي عن طريق المناشدة أو العقاب أو الاحتجاج أو الإدانة وبتغليظ مستوى العقوبات حتى لو كانت ادبية على الدول ليست محل ثقة، التي تُخالف ما ورد في القوانين والمواثيق الدولية والتي نادى بمنح الأفراد حرية الرأي والتعبير.

الكلمات المفتاحية: الاعلام، الاعلان العالمي لحقوق الانسان، انتهاكات، حرية التعبير، القانون الدولي .